

تفسير البحر المحيط

@ 243 @ أجله ، وجوزوا أن يكونا مصدرين في موضع الحال ، أي : معتدين وطالمين . وقرء
عدواناً بالكسر . وقرأ الجمهور : نصليه بضم النون . وقرأ النخعي والأعمش : بفتحها من
صلاة ، ومنه شاة مصلية . وقرء أيضاً : نصليه مشدداً . وقرء : يصليه بالياء ، والظاهر
أن الفاعل هو ضمير يعود على اﷻ أي : فسوف يصليه هو أي : اﷻ تعالى . وأجاز الزمخشري أن
يعود الضمير على ذلك قال : لكونه سبباً للمصلي ، وفيه بعد . ومدلول ناراً مطلق ،
والمراد واﷻ أعلم تقييدها بوصف الشدة ، أو ما يناسب هذا الجرم العظيم من أكل المال
بالباطل وقتل الأنفس . .

{ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا } ذلك إشارة إلى إصلائه النار ، ويسره عليه
تعالى سهولته ، لأن حجة بالغة وحكمه لا معقب له . وقال الزمخشري : لأن الحكمة تدعو إليه
، ولا صارف عنه من ظلم أو نحوه ، وفيه دسيعة الاعتزال . .

{ إِنْ تَجِدُوا كَذِبًا فَرِّمُوْهُ نَكَاحًا } نكاحاً ففرموا عنه نكاحاً ، لأنه تعالى لمّا ذكر
وَنُذِرْكُمْ مَّا دُخِلَ فِيكُمْ مَّا دُخِلَ فِيكُمْ كَرِيماً { مناسبة هذه الآية ظاهره ، لأنه تعالى لمّا ذكر
الوعيد على فعل بعض الكبائر ، ذكر الوعد على اجتناب الكبائر . والظاهر أن الذنوب
تنقسم إلى كبائر وسيئات ، وهي التي عبر عنها أكثر العلماء بالصغائر . وقد اختلفوا في
ذلك ، فذهب الجمهور إلى انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ، فمن الصغائر النظرة واللمسة
والقبلة ونحو ذلك مما يقع عليه اسم التحريم ، وتكفر الصغائر باجتناب الكبائر . وذهب
جماعة من الأصوليين منهم الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني ، وأبو المعالي ، وأبو نصر عبد
الرحيم القشيري : إلى أن الذنوب كلها كبائر ، وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما
هو أكبر منها ، كما يقال : الزنا صغيرة بالنسبة إلى الكفر ، والقبلة المحرّمة صغيرة
بالنسبة إلى الزنا ، ولا ذنب يغفر باجتناب ذنب آخر ، بل كل ذنب كبيرة وصاحبه ومتركبه في
المشيئة غير الكفر . وحملوا قوله تعالى : كبائر ما تنهون عنه على أنواع الشرك والكفر
قالوا : ويؤيده قراءة كبير على التوحيد ، وقوله صلى الله عليه وسلم) : (من اقتطع حق
امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة) فقال له رجل : يا رسول الله
وإن كان يسيراً ؟ قال : (وإن كان قضيماً من أراك) فقد جاء الوعيد على اليسير ، كما
جا على الكثير . وروي عن ابن عباس مثل قول هؤلاء قال : كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة . .
والذين ذهبوا إلى انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ، وأن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر
على ما اقتضاه ظاهر الآية وعضده الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) في صحيح

مسلم من قوله : (ما من امرء مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يأت كبيرة وذلك الدهر كله) وفي صحيح مسلم : (الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر) . .

واختلفوا في الكبائر فقال ابن مسعود : هي ثلاث ، القنوط من رحمة الله ، واليأس من روح الله ، والأمن من مكر الله . وروي عنه أيضا أنها أربع : فزاد الإشراك بالله . وقال علي : هي سبع : الإشراك بالله ، وقتل النفس ، وقذف المحصنة ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والفرار يوم الزحف ، والتعرب بعد الهجرة . وقال عبيد بن عمير : الكبائر سبع كقول علي في كل واحدة منها آية في كتاب الله ، وجعل الآية في التعرب : { إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفَّارٌ } والآية وفي البخاري : { اتَّقُوا اللَّهَ * السَّبْعُ } فذكر هذه إلا التعرب ، فجاء بدله السحر . وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكبائر هي هذه السبع التي ثبتت في البخاري . وقال ابن عمر : فذكر هذه إلا السحر ، وزاد الإلحاد في المسجد الحرام . والذي يستسخر